تحليل تأثير حجم الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018

An analysis of the impact of Public Expenditure on Standard of Living in Algeria: Empirical Study in the period 1990-2018

قنوني حبيب،جامعة معسكر، guenouni.hbib@univ-mascara.dz

صفيح صادق،جامعة معسكر، s.seffih@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام:14/02/ 2020 تاريخ القبول:27/06/2020 تاريخ النشر:31/12/2020

ملخص: يعتبر الإنفاق العام من أهم السياسات الاقتصادية التي تسمح للدولة بتحقيق أهدافها الاجتماعية والمتمثلة على وجه الخصوص في رفع مستوى معيشة ورفاهية الفرد، وفي هذا الإطار تبذل الجزائر جهود حثيثة ومستمرة في البحث على آليات تتمكن من خلالها من تحويل النمو الاقتصادي إلى تحسين مستوى معيشة الساكنة. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام في شقه الاجتماعي ومؤشر الاستهلاك العائلي خلال الفترة 1990-2018، وعن طريق الاستعانة بالأدوات القياسية تم التوصل إلى أن كل من الانفاق على التعليم والصحة يساهمان إيجابيا في رفع مستوى المعيشة للأفراد.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام؛ الانفاق العام الاجتماعي؛ مستوى المعيشة؛ دراسة قياسية.

تصنيف JEL: H50، I31، C51

***Abstract*:** Public spending is an important economic policy that allows the state to achieve its social goals as the raise of the standard of living and well-being. Algeria makes efforts to transform economic growth to improve the standard of living of the population. This study aims to clarify the relationship between public spending in the social field and the household consumption during 1990-2018, and by an econometric study, we found that both spending on education and health contributes positively to raising the standard of living of individuals.

Keyword: Public spending; Social public spending; Individual living standard; Econometric study.

JEL classification code : H50, I31, C51

المؤلف المرسل: *صفيح صادق*، **الإيميل:** s.seffih@univ-mascara.dz

1.مقدمة:

بعد ظهور أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، ونظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تزايد الاهتمام بسياسة الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام الاجتماعي بصفة خاصة.

فالإنفاق العام يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني ككل من حيث قدرته على تخصيص الموارد للقطاعات الاقتصادية، حيث أنه يمثل في العديد من بلدان العالم 30% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد، الشيء الذي جعل بعض الاقتصاديين يعبرون عن الاتجاه العام لدور الدولة نحو الزيادة والتوسع بأنه قانون عام للمالية ينجز في شكل ارتفاع للنفقات العامة هدفه تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى غرار ما تقدمه سياسة الإنفاق العام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من ميزات ومكاسب مادية ومعنوية للمجتمع، فإنها لا تسلم من بروز مشكلات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية مصاحبة لها. ولعل من بين المشاكل– والتي عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا واهتماما كبيرا من قبل الباحثين– ما تعلق بالأحوال المعيشية (Living conditions) والتي تعني كل ما يتمتع به الفرد من مسكن وملبس ومأكل ومشرب. ويتحدد ذلك عادة بمستوى دخله والبيئة التي يعيش فيها، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، ويضاف إليها كل من التعليم، العلاج، النقل، المواصلات والبيئة النظيفة الخالية من التلوث.

إشكالية البحث:

اعتمادا على الطرح السابق، سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المحورية التالية:

كيف يؤثر مستوى الإنفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي النفقات العامة؟
- ما هو مستوى المعيشة و كيف يقاس؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و مستوى معيشة الأفراد؟

و قبل الوصول إلى النتائج نتبنى الفرضية التالية:

للنفقات العامة تأثير إيجابي على مستوى معيشة الساكنة في الجزائر.

أهداف البحث: من خلال هذا العمل نريد أن نتوصل إلى ما إذا كانت النفقات العمومية تلعب دورها في تحسين مستوى معيشة السكان، أما إذا كان العكس فلا بد من مراجعة هذه السياسات.

هيكل البحث: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في تحديد طبيعة تأثير الانفاق العام على مستوى المعيشة في الجزائر، قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أدبيات حول النفقة العامة ومستوى المعيشة.
- النموذج القياسي المعتمد.
- تحليل النتائج
- الخاتمة

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى العلاقة التي يمكن أن تربط بين الإنفاق العام والأحوال المعيشية للساكنة، فتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1999، بين أن تطوير الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم يساهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الحياة ويؤدي إلى جودة النمو. كما أوضح التقرير أن النمو الاقتصادي ليس مهما ما لم يكن مصحوبا بتنمية حقيقية لقدرات البشر تنعكس على مستوى معيشة لائق.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة نص على أن الشخص يلزمه الخدمات الأساسية من التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية للحصول على الرفاهية له ولأسرته، وهذا لن يكون إلا بتدخل الدولة لتلبية هذه الحقوق الاقتصادية.

2.أدبيات حول النفقة العامة ومستوى المعيشة:

1.2.النفقة العامة: النفقة العامة هي "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة" (دراز، 2000، صفحة 378)، وتعني أيضا "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة" (الرويه، 2008، صفحة 25)، كما يمكن القول أنها " مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام" (عبد المولى، 2005، صفحة 57) أي "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها إشباع حاجة عامة" (البطريق، 2004، صفحة 173).

ومن بين أهم الأهداف للإنفاق العام أو المنفعة التي يهدف إلى تحقيقها (كمال، 1984، صفحة 42):

- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد.
- إعادة توزيع الدخل.
- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

فالنفقة العامة يمكن تقسيمها تبعا للغرض الذي تؤديه (عبد الحميد، 2003، صفحة 58) إلى:

- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.
- النفقات الاجتماعية: الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعيين.
- النفقات الاقتصادية: النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، وفروع الاستثمار، تهيئة البنى التحتية كالطرق.

2.2. مستوى المعيشة: تعددت الدراسات الاقتصادية التي تناولت مفهوم مستوى معيشة الأفراد، واختلفت معها المفاهيم المحددة لهذا المستوى، فكثير من الباحثين اعتبرها جودة الحياة في حين آخرين اعتبروها الرفاهية. إلا أن القارئ لهذه الدراسات يقف عند المميزات المشتركة عند كل هذه المفاهيم، فمن خلال التعاريف تجد أنه ليس هناك اختلاف بينها. فمستوى معيشة الفرد هي".... الدرجة التي يستمتع بها الفرد بالإمكانات ذات الأهمية المتاحة له في حياته

وذلك في ثلاثة مجالات حياتية وهي الأسرة، العمل والصحة(Mitchel, 2004) ، كما أنها تشير إلى السعادة والرضا عن الذات والحياة الجيدة (Andalamn, Attkisson, Zima, & Rosenblatt, 2008, p. 410)، إضافة إلى أنها تعني كذلك الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساس الفرد بالسعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه...." (فوقية و محمد، 2006، صفحة 204).

من خلال هذه التعاريف تظهر لنا صعوبة قياس مستوى معيشة الفرد إلا أنه في العموم "... يجب أن يعتمد الباحث عند قيامه بقياس مستوى معيشة الفرد لدى فئة معينة لغة بسيطة سهلة واضحة دقيقة لا يمكن أن تحتمل أكثر من شعور أو حالة..." (إيمان، 2013، صفحة 75).

3.النموذج القياسي

1.3.تقديم النموذج:

بعد تطرقنا إلى الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والدور الذي يمكن أن يلعبه في التأثير على التنمية، بحيث أنه لا يمكننا التكلم عن التنمية الاقتصادية دون التطرق إلى التنمية الاجتماعية. نظرا للأهمية الكبيرة للموضوع بينت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية على أهمية الانفاق العام في خلق ما يسمى الظروف المناسبة للعيش للأفراد.

انطلاقا من هذا الطرح، سوف نقوم بإجراء دراسة قياسية لتوضيح العلاقة الممكنة بين أهم متغيرات الانفاق العام في شقه الاجتماعي ومستوى معيشة الفرد في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وعليه سوف نقوم بتطبيق النموذج التالي:

$$\text{Log CONS} = C +$$

CONS: نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EDUC: نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

SANT: نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TRAN: نسبة الإنفاق على النقل والمواصلات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

SALA: نسبة الكتلة الأجرية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INFL: معدل التضخم كمتغير مراقب.

C: الثابت، β_i: المعلمات المراد تقديرها، ε_i: حد الخطأ العشوائي.

2.3.تقدير النموذج:للوصول إلى نتائج الدراسة لابد من القيام بما يلي:

أ.التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل1: *تطور المتغيرات خلال هذه المرحلة*

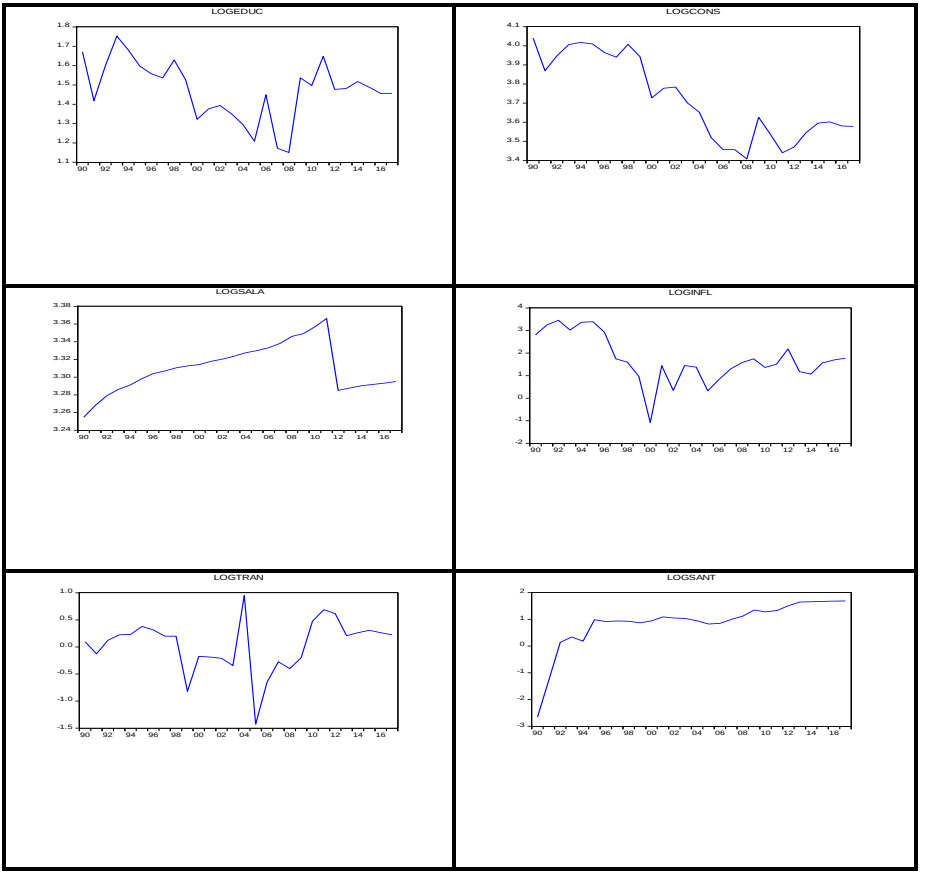

المصدر: *مخرجات Eviews 10*

ب.دراسة الاستقرارية:

من خلال هذه الأشكال البيانية يتبين لنا أن هذه السلاسل الزمنية مبدئيا غير مستقرة في سلسلتها الأصلية، وعليه نقوم بالتأكد بإجراء اختبار الاستقرارية لها من خلال اختبار فيليب بيرونPP، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول 1: *اختبارPP لمتغيرات الدراسة*

المتغيرات	السلسلة	مستوى المعنوية %5	إحصائية الاختبار t-Statistic	الاحتمال Prob	نتيجة الاستقرارية
LogCONS	الأصلية	-1.95	-1.35	0.15	غير مستقرة
	الفرق	-1.95	-5.66	0.00	مستقرة
LogEDUC	الأصلية	-1.95	-0.86	0.33	غير مستقرة
	الفرق	-1.95	-7.82	0.00	مستقرة
LogSANT	الأصلية	-1.95	-1.81	0.06	غير مستقرة
	الفرق	-1.95	-5.82	0.00	مستقرة
logSALA	الأصلية	-1.95	0.45	0.80	غير مستقرة
	الفرق	-1.95	-5.31	0.00	مستقرة
LogTRAN	الأصلية	-1.95	-4.21	0.00	مستقرة
	الفرق	-	-	-	
LogINFL	الأصلية	-1.95	-1.23	0.19	غير مستقرة
	الفرق	-1.95	-7.79	0.00	مستقرة

المصدر: *مخرجاتEviews 10*

من خلال نتائج الاستقرارية نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الاول إلا متغير الإنفاق على النقل والمواصلات أين كانت السلسلة مستقرة في المستوى. وبالتالي بما أنه هناك متغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1)، وأخرى I(0) نقوم بتقدير النموذج باستعمال ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة).

ج. التكامل المشترك (اختبار الحدود):

الجدول 2: *نتائج اختبار Bound*

الاختبار الاحصائي	***القيمة***	***المعنوية***	***I(0)***	***I(1)***
F-statistic	*4.479981*	*10%*	*2.08*	*3*
k	*5*	*5%*	*2.39*	*3.38*
		1%	*3.06*	*4.15*

المصدر: *مخرجات Eviews 10*

نلاحظ من خلال اختبار الحدود أن قيمة F 4.47 أكبر من I(1) 4.15 (عند 1%) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

د.تقدير النموذج في المدى القصير والمدى الطويل:

بعد التقدير كانت النتائج كالتالي:

الجدول 3: نتائج التقدير في المدى القصير

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
D(LOGEDUC)	0.721440	0.078889	9.144965	0.0000
D(LOGSANT)	0.022380	0.025399	0.881122	0.3971
D(LOGSANT(-1))	-0.096930	0.026281	-3.688189	0.0036
D(LOGTRAN)	-0.015146	0.014495	-1.044859	0.3185
D(LOGTRAN(-1))	0.176431	0.024395	7.232363	0.0000
D(LOGSALA)	-5.188049	0.702726	-7.382745	0.0000
D(LOGSALA(-1))	-1.351253	0.424201	-3.185411	0.0087
D(LOGINFL)	0.009345	0.009512	0.982444	0.3470
CointEq(-1)*	-0.007904	0.001135	-6.961699	0.0000
R^2/ R^2adj	0.88/0.82	AIC		-3.601139
DW	2.003432	SC		-3.165644
F pro	0.000000	HQ		-3.475732

المصدر: مخرجات Eviews 10

الجدول 4: نتائج التقدير في المدى الطويل

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
LOGEDUC	11.69787	131.4884	0.088965	0.9307
LOGSANT	6.419940	79.22194	0.081037	0.9369
LOGTRAN	-31.01907	367.2364	-0.084466	0.9342
LOGSALA	-408.2631	4792.071	-0.085196	0.9336
LOGINFL	5.953435	70.75591	0.084140	0.9345
C	1324.621	15508.95	0.085410	0.9335

المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أنه:

- هناك أثر موجب ومعنوي للإنفاق على التعليم على الاستهلاك العائلي على المدى القصير حيث أن زيادة الانفاق على التعليم بـ 1% يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.72%، بينما على المدى الطويل هناك أثر موجب غير معنوي، فزيادة الانفاق على التعليم بـ 1% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بـ 11%.
- يوجد أثر موجب غير معنوي للإنفاق على الصحة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل حيث أن زيادة الانفاق على الصحة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.02% و6% على التوالي.
- هناك أثر سلبي غير معنوي للإنفاق على النقل والمواصلات على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل حيث أن زيادة الانفاق على النقل والمواصلات بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.01% و31% على التوالي.
- وجود أثر سلبي ومعنوي للكتلة الأجرية على الاستهلاك العائلي على المدى القصير حيث أن زيادة الكتلة الأجرية بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 5%، بينما على المدى الطويل هناك أثر سلبي غير معنوي، فزيادة الكتلة الأجرية بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العائلي بـ 408%.
- يوجد أثر موجب غير معنوي للتضخم على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل حيث أن زيادة التضخم بـ 1% يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.009% و5.9% على التوالي.

- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي أي امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- المتغيرات المستقلة تفسر 82% من المتغير التابع، وهي قوة ارتباط كبيرة.
-

هـ. اختبار البواقي:

– التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل2: *التوزيع الطبيعي للبواقي*

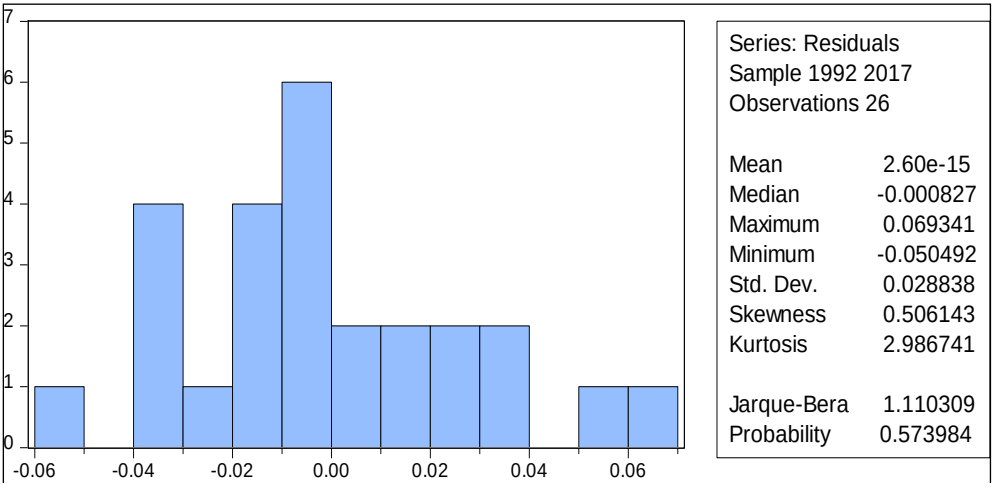

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احتمال احصائية JB 0.57 أكبر من 0.05 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	*0.623357*	***Prob. F(1,23)***	*0.4379*
Obs*R-squared	*0.659683*	***Prob. Chi-Square(1)***	*0.4167*

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احتمال احصائية فيشر F 0.43 أكبر من 0.05 أي أن التباين متجانس.

و. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

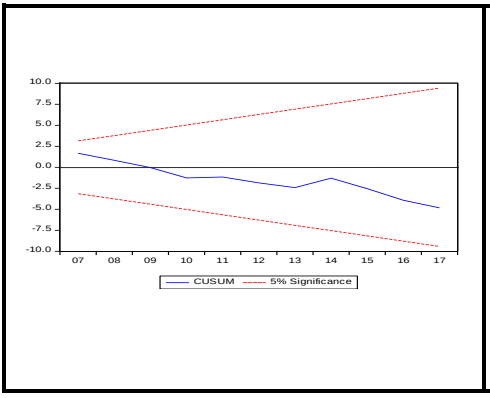

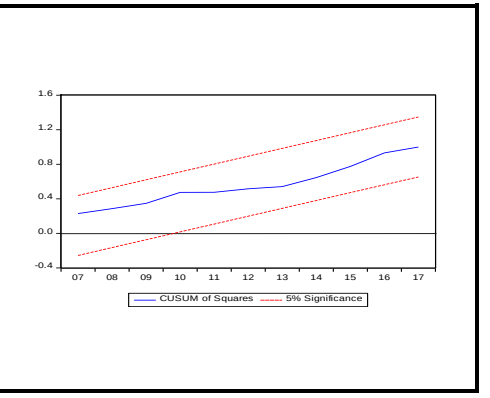

من خلال اختبار CUSUM و $CUSUM^2$نلاحظ أن الاحتمال داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

4.التحليل الاقتصادي للنتائج:

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها، والتي كانت تهدف إلى معرفة العلاقة والتأثير الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق العام الاجتماعي والمتمثل في الإنفاق على التعليم، الإنفاق على الصحة، الإنفاق على النقل والمواصلات والكتلة الأجرية على مستوى معيشة الفرد مقاسا بمؤشر الاستهلاك العائلي، وجدنا أنه وبالرغم من غير المعنوية الاحصائية لبعض النتائج هناك بعض المتغيرات كانت لها تأثير إيجابي على مستوى معيشة الفرد في حين كانت الأخرى لها تأثير سلبي، وكانت النتائج كالتالي:

- بالنسبة للإنفاق على التعليم والذي كان له أثر إيجابي على الإنفاق الاستهلاكي، حيث أن زيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني، وهذا ما يتناسب مع مجمل الدراسات الاقتصادية. فالجزائر ومنذ الاستقلال عرفت قيمة التعليم وأعطته أهمية كبيرة، وذلك من خلال الرفع في كل مرة من حجم النفقات الموجهة لهذا القطاع الحساس من ناحية، وزيادة كفاءته الإنتاجية من ناحية أخرى. الجزائر من الدول القلائل التي تقدم فرص التعليم للمواطنين بالمجان. وتؤكد الأرقام أن الإنفاق العام على التعليم كان له تأثير إيجابي على عدد الطلبة والأساتذة والمؤسسات التعليمية وتحسين الأجور

الأمر الذي يؤدي إلى تحسن مستوى معيشة منتسبي هذا القطاع وبالتالي زيادة الاستهلاك العائلي.

- بالنسبة لقطاع الصحة، وجدنا أيضا أنه له تأثير إيجابي على مستوى الاستهلاك العائلي، حيث تعتبر الصحة من بين أهم الأهداف الاجتماعية لكل الدول. وبينت العديد من الدراسات أن الدول التي تعاني في المجال الصحي تعرف معدلات نمو بطيئة جدا. أما فيما يخص الجزائر، فقد قامت بجهود كبيرة بغية الإرتقاء بهذا القطاع، وذلك يمكن معرفته من خلال تزايد عدد الأطباء وعدد المستشفيات والأسرة بالنسبة لعدد السكان، دون نسيان أهمية الصحة الجوارية، ولعل وجود علاقة طردية بين الانفاق على الصحة والاستهلاك العائلي كان نتيجة زيادة عدد موظفي هذا القطاع وتحسين أجورهم من جهة، وانخفاض عدد الوفيات من جهة أخرى. رغم هذا يبقى القطاع الصحي دون تطلعات المواطنين بسبب التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية التي ترتكز في المدن الكبرى فقط، وعليه لابد من العمل على التوزيع العادل لخدمات هذا القطاع بغية مساهمته أكثر في معدلات النمو.
- بالنسبة للقطاع النقل والمواصلات، وجدنا أن الإنفاق عليه تربطه علاقة عكسية بالاستهلاك العائلي، وهذا عكس الدراسات الاقتصادية، فالطلب على النقل هو الطلب على تسهيل حركية الأشخاص والبضائع، وبالتالي التأثير على أسلوب حياة الأفراد. فبالرغم من التزايد المستمر للإنفاق العام في هذا القطاع إلا أنه لا يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة تكاد تكون معدومة. ورغم من انجاز مشاريع كبيرة في النقل والمواصلات إلا أن النسبة الكبيرة من الإنفاق في هذا القطاع يذهب في إعادة التقييم للمشاريع أو صيانة الطرق والجسور كما هو لحال في الطريق السيار شرق غرب.
- أما فيما يخص الكتلة الأجرية فهي أيضا ربطتها علاقة عكسية بالاستهلاك العائلي، وهو أيضا عكس النظرية الاقتصادية، حيث أنه من الطبيعي زيادة الأجور أو الكتلة الأجرية تحفز الاستهلاك، لكن بما أن أغلبية السلع الاستهلاكية في الجزائر مستوردة، فزيادة الطلب عليها أدى إلى الارتفاع الجنوني في الأسعار مما ثبط عملية الاستهلاك، في حين إذا كان العكس أي الاعتماد على السلع محلية الصنع، فزيادة

الأجور تؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

5.الخاتمة:

نظرا للدور الرائد الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال عملها على تحسين المؤشرات الاقتصادية، ومن بينها معدل النمو الاقتصادي، أصبحت ملزمة أيضا وبشكل كبير بالاهتمام بالشق الاجتماعي للساكنة، كون أن النظريات الاقتصادية الحديثة، أثبتت أن العنصر البشري يعد من بين أهم محددات النمو الاقتصادي.

من خلال هذا المنطلق، يجب التعامل مع الإنفاق العام بشكل جدي، خصوصا الإنفاق العام الاجتماعي. فزيادة الإنفاق على الصحة، التعليم، النقل والمواصلات وتحسين المستوى العام للأجور، يزيد من رأس المال البشري – مصدر التطور– وعليه لابد للدولة ضمان مستوى كاف من الإنفاق في شقه الاجتماعي يتسم بالعقلانية والاستقرار، من خلال ضمان وصوله للغرض المخصص له.

الجزائر كغيرها من الدول النامية، تعمل على توفير الحجم الكافي من الإنفاق في شقه الاجتماعي، إلا أنه لا يذهب في الغرض المخصص له، فقد توفرت الخدمات الصحية والتعليم، لكن لأسباب سوء التسيير والتبذير لم تستطع النسبة الغالبة من الساكنة الوصول إليها، خاصة ما تعلق بالرعاية الصحية التي لازالت تعرف الكثير من المشاكل، التي يجب على الدولة أخذ تدابير اصلاحية جدية.

ومن بين المشكلات التي صاحبت الإنفاق على النقل والمواصلات، والتي جعلتها لا تساهم كثيرا في النمو الاقتصادي، وأثرت على مستوى معيشة الساكنة، إعادة تقييم المتكرر للمشاريع، والتي جعلتها تلتهم أحجام كبيرة من رؤوس الأموال، وعليه لابد من وضع دراسات جدية من قبل خبراء متمكنين للحد من هذا الإشكال.

أما فيما يخص الأجور، تعد الجزائر من بين الدول الأقل أجرا في العالم، والتي تكاد تعرف جمودا منذ سنوات، الأمر الذي جعلها تربطها علاقة عكسية بمستوى معيشة السكان، فبالرغم من الزيادات الطفيفة في الأجور لبعض القطاعات، إلا أنها صاحبها زيادة كبيرة في أسعار

السلع والخدمات، إضافة إلى انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالأوروالدولار. ومن أجل أن تلعب الأجور دورها في تحقيق رفاهية الفرد، لابد للدولة التحكم في الأسعار وفرض رقابة صارمة على المحتكرين، إضافة إلى وضع سلم أجور مرن يحتوي على منحة تتغير بتغير معدل التضخم.

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة ولا زالت تبذلها، فإنها ملزمة ومسؤولة على الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام أكثر بالتعليم والصحة والمواصلات و.... فالإنفاق العام على الصحة والتعليم يزيد من رأس المال البشري والذي يعتبر منطلق أي تطور وأي حضارة. ومن هنا، ومن أجل الوصول إلى فعالية هذه السياسة وتحقيق الأهداف المسطرة لابد من التأكد من أن هذا الإنفاق يذهب في الغرض المخصص له. فتوفير الشروط الأساسية للعيش تعتبر الحافز الأول للفرد من أجل القيام بواجبه الاقتصادي اتجاه البلد، وعليه لابد للدولة القيام بالتقييم دوريا لمدى تنفيذ الأهداف المسطرة في برامج الإنفاق العام الاجتماعي من خلال استخدام مؤشرات اقتصادية حقيقية تعكس الواقع المعاش.

6.المراجع:

اللغة العربية:

Andalamn, R., Attkisson, C., Zima, B., & Rosenblatt, A. (2008). Quality of life of children, Use of psychological testing for treatment planning and outcomes asseeement. (L. E. Associates, Ed.) *Mahwah*.

Mitchel, D. (2004). Book Review. *Journal of Intellectual and Developmental Disability, 22*(1).

أحمد فوقية، و حسين محمد. (2006). العوامل الأسرية والمدرسية والمجتمعية المنبئة بجودة الحياة لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم بمحافظة بني سويف. *مؤتمر علمي، جامعة بني سويف*. مصر.

السعيد عبد المولى. (2005). *المالية العامة*. القاهرة: دار الفكر العربي.

حامد عبد المجيد دراز. (2000). *مبادئ المالية العامة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

حشيش كمال. (1984). *أصول المالية العامة*. القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية.

صالح الرويه. (2008). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسات الاقتصادية على المستوى الكلّي*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

محمود إيمان. (2013). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالتفكير الناقد وجودة الحياة لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة خان يونس. *ماجستير في علم النفس*. tgs'dk: الجامعة الإسلامية غزة.
يوسف البطريق. (2004). *المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية.